إلى اللقـــــــاء

المياه والمساواة بين الجنســـــــــــين

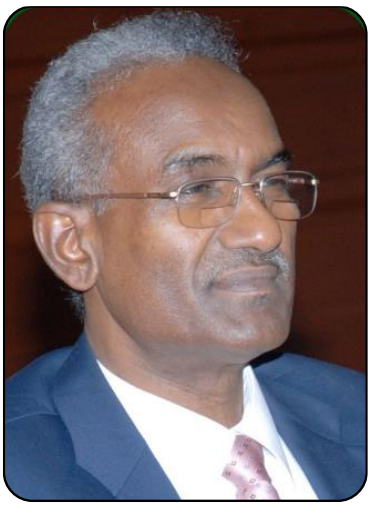

بقلم: د. عيسى محمد عبد اللطيف
كبير المستشارين
بمؤسسة زايد الدولية للبيئة

يتم الاحتفال باليوم العالمي للمياه في الثاني والعشرين من مارس كمناسبة سنوية للتذكير بندرة المياه، وضرورة ترشيد استهلاكها في المنزل والمدرسة والمسجد والمكتب والمصنع. إذ أن الماء إكسير الحياة، ولا بد من وقفة تأمل عميقة في علاقتنا الوجودية بالماء من منظور بيئي واجتماعي شامل يتجاوز النظرة الضيقة للماء كمجرد «سلعة» للاستخدام البشري.
إذا استعرضنا احتياجات الإنسان الأساسية من منظور بيئي معاصر سنجد أن الماء يأتي في المرتبة الثانية مباشرةً بعد الهواء ولا يمكن استمرار حياة أي كائن حي أو نظام بيئي بدون ماء، ما يفرض علينا الاعتراف بأن الماء هو العامل البيئي الأول في تحديد نوعية وحيوية أي نظام بيئي. كما يجب أن ننظر إلى الماء كمادة محلية فكل قطرة ماء تتبخر من بحر أو غابة لتتدفق في نهر أو تختزن في المياه الجوفية هي جزء من دورة مائية معقدة تشكل ركيزة من ركائز التوازن البيئي على كوكب الأرض.
إن أزمة المياه التي يواجهها العالم اليوم تطال أكثر من ملياري شخص في العالم، أي أن ما يناهز ربع عدد سكان الكوكب يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة وبعضهم يقوم برحلة ماكوكية طويلة يومياً للحصول على الماء، وتتحمّل المرأة الريفية العبء الأكبر لذلك جاء شعار هذا العام عن المساواة بين الجنسين وحيث يتدفق الماء تزدهر المساواة. والأزمة في كثير من الأحيان ليست أزمة نقص في الموارد المائية، بل هي أزمة في سلامة نُظُم إدارة المياه. يجب أن نعترف بأهمية الغابات التي تحمي منابع الأنهار، والأراضي الرطبة التي تنقّي المياه، والمناخ غير المستقر الذي يعيد توزيع الأمطار بشكل غير متكافئ وبطريقة غير مستدامة.
في العام 2026 بلغت التغيّرات المناخية مراحل خطيرة وما زلنا نسجّل درجات حرارة أعلى كل عام ما يهدد الأمن المائي الذي لا يتحقق ببناء السدود وإنشاء محطات التحلية فحسب، بل يتحقق أولاً بحماية البيئة وتوازن النُظم الطبيعة بالإضافة إلى الحفاظ على جودة المياه وحماية مواردها من التلوث بالنفايات العضوية والبلاستيكية والكيميائية. وهذا أيضا في جوهره حماية للتنوع البيولوجي الذي يعتمد علينا ونعتمد عليه. وإذا كان الملوث الأول للمياه في القرن الماضي هو النفط، فإن الملوث الأكبر والأسوأ الآن هو البلاستيك الذي ينتشر في شكل ميكرو ونانوبلاستيك في الهواء والماء والغذاء والأنهار والبحار وكل النظم البيئية، وهي لا تقتل الأسماك فقط، بل تضرب في مقتل قدرة النظم البيئية على تجديد نفسها لاستدامة توفير الماء والغذاء.
وهنا يبرز دور التكنولوجيا والابتكار المسؤول و«الذكاء الاصطناعي الأخضر»، إذ يجب تسخير هذه التقنيات الحديثة، ليس فقط لزيادة كفاءة الري، بل أيضاً لرصد صحة الأحواض المائية وجودة مياه الشرب والتنبؤ بالفيضانات والجفاف بدقة تمكّن من مساعدة النظم البيئية على التعافي. وإننا بحاجة إلى «حكمة مائية» «Wisdomability» توازن بين حاجتنا الاقتصادية وبين الحق الأصيل للطبيعة في حصتها من المياه لتبقى نابضة بالحياة.

الرسالة الأخيرة التي أود أن أنقلها في هذا العدد من المجلة هي أن العامل الرئيس في إدارة المياه وترشيد استهلاكها هو الإنسان كمدير وكمستهلك، وبالتالي فإن الطريق الأسهل وأقل تكلفة لتحقيق استدامة المياه هو عبر تكثيف توعية وتثقيف الإنسان من أجل استدامة الحياة بكل صورها. إن كل ممارسة بسيطة نقوم بها اليوم، وكل سياسة بيئية نعتمدها لحماية غابة أو نهر أو مياه جوفية، هي استثمار في «بنك المياه العالمي» للأجيال القادمة.

ليكن اليوم العالمي للمياه 2026 نقطة انطلاق لعهد جديد، لا ننظر فيه إلى الماء كحق مكتسب، بل كأمانة بيئية، وكجزء لا يتجزأ من «البرمجيات البشرية» (Humanware) التي يجب أن نغرسها في وعينا الجمعي لضمان بقاء كوكبنا أخضراً ومستداماً.